



المركز العربي لتطوير
حكم القانون والنزاهة



الجمهورية اليمنية
وزارة العدل

مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

برعاية معالي الدكتور غازي شائف الأغبري
وزير العدل في الجمهورية اليمنية

ورشة عمل

تطوير وإصلاح القوانين التجارية في اليمن

الورقة الخلفية

صنعاء - فندق موفنبيك

18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009

اليمن



بدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

ورشة عمل "تطوير وإصلاح القوانين التجارية في اليمن" - ورقة خلفية

ينظم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) وبدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) ورشة عمل حول موضوع تطوير وإصلاح القوانين التجارية في اليمن، وذلك يوم الأحد الموافق 18 نوفمبر 2009 في فندق موفينبيك صنعاء برعاية كريمة من معالي وزير العدل، معالي الأخ الدكتور غازي شائف الأغبري.

تأتي ورشة العمل هذه في إطار حملة التوعية حول مشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي ينفذه المركز ضمن حملة التوعية الهادفة الى تطوير البيئة القانونية للاعمال في كل من الإمارات العربية المتحدة، وتونس، ولبنان، واليمن بالتعاون مع مجموعة واسعة من المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية.

خلفية المشروع

في ظل تنامي العولمة وتعقيدات أساليبها، تواجه مسيرة التنمية في الدول العربية تحديات كبيرة تتطلب منها تحسين اقتصادياتها بقوانين عصرية تنسجم مع القوانين الدولية المؤثرة في نشاطها التجاري وتتلائم في الوقت نفسه مع متطلبات التنمية الاقتصادية المحلية للبلدان العربية.

وكانت الجمهورية اليمنية قد انخرطت بورشة إصلاحات شملت أوجه عديدة من النشاطات لتحسين بيئة الاعمال فيها بما يعزز مناخ الإستثمار العام في اليمن.

أهداف الورشة

تندرج هذه الورشة ضمن العمل الساعي الى رفع مستوى المعرفة لدى الجهات المعنية لناحية تحسين الاقتصاد اليمني وتدارس مسارات الإصلاحات الممكنة للقوانين التجارية لمواجهة التحديات.

وتهدف الورشة بشكل خاص الى تفعيل مشاركة القطاع الخاص في نشاطات إصلاح البيئة القانونية التجارية في اليمن عن طريق تعزيز التواصل بين اصحاب المصالح الرئيسيين في قطاع الاعمال والخبراء القانونيين وبمشاركة فعالة من قبل واضعي السياسات في القطاع العام وصانعي القرار الذين أخذوا على عاتقهم متابعة مسيرة الاصلاح.

مجريات الورشة وأهم محاورها

تُعقد الورشة على شكل جلسة حوار (discussion panel) من الساعة العاشرة صباحاً الى منتصف النهار ويشرف عليها معالي الاخ الدكتور غازي شائف الأغبري، وزير العدل في الجمهورية اليمنية. وستضم كافة الجهات المعنية بموضوع تحديث القوانين التجارية في اليمن من:

- واضعي السياسات في القطاع العام
- ممثلي قطاع الأعمال والكوادر المهنية
- قضاة ومحامين واكاديميين
- ممثلي قطاع الاعلام

في هذه الجلسة، سوف تطرح مجموعة من العناوين والأفكار تتناول حاجات التحديث في ظل واقع القوانين التجارية في اليمن. وستناقش آليات تعزيز البيئة القانونية للأعمال ودور مختلف الأطراف والتنسيق المطلوب فيما بينها بالارتكاز الى استنتاجات وتوصيات وردت في التقرير الوطني المنجز من قبل فريق الخبراء الوطني بهدف الاستفادة من ملاحظات المشاركين وتبني نتائج أعمال الخبراء والبناء عليها في برنامج المشروع للمرحلة المقبلة. كما سيعرض تقدم إنجاز المرحلة الثانية من المشروع المخصصة لدراسة العقود التجارية وتسديد الديون والتوصيات الأولية للدراسة.

نأمل تجاوبكم مع الدعوة الى المشاركة في اعمال هذه الورشة وإثرائها بآرائكم القيمة.